

(فَصْلٌ)

(لفظُ الرجالِ والرهطِ لا يعمُّ النساءَ ، ولا العكسُ) وهو أنَّ لفظَ النساءِ لا يعمُّ الرجالَ ، و^(١) لا الرهطَ^(٢) قطعاً^(٣) .

(ويعمُّ نحوُ) لفظِ (النَّاسِ ، و) لفظِ (القومِ) كالإنسِ والآدميين ، (الكلُّ) أي الرجالَ والنساءَ^(٤) .

ثمَّ الرهطُ مادونَ العَشْرَةِ خاصَّةً^(٥) .

وفي مدلولِ « القومِ » ثلاثةُ أقوالٍ ، قالَ في « القاموسِ » : « القومُ : الجماعةُ من الرجالِ والنساءِ معاً^(٦) ، أو منَ الرجالِ خاصَّةً ، أو يدخلُ النساءُ على التبعيةِ ، ويؤنثُ^(٧) » . ١ هـ .

(١) ساقطة من ض .

(٢) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، المعتد ١ / ٢٥٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٦٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٦ ، مختصر البعلي ص ١١٤ ، إرشاد الفحول ١٢٦ .

(٣) ساقطة من ض ع .

وانظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٣٦٥ ، البرهان ١ / ٣٦٠ ، ١٢٧ ، مختصر البعلي ص ١١٤ ، المسودة ص ٩٩ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ ، المنحول ص ١٤٣ ، المنتقى ٢ / ٧٩ ، الروضة ٢ / ٢٣٦ .

(٤) انظر : كشف الأسرار ٢ / ٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٦ .

(٥) ساقطة من ز ض ع ب .

(٦) القاموس المحيط ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ .

وَيُسْتَأْنَسُ لِلأَوَّلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فَيَدْخُلُ
النِّسَاءُ فِي ذَلِكَ ^(٢) . اهـ

ونحو : الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُصْلِينَ وَالْمُزَكِّينَ ^(٣) (كَالْمُسْلِمِينَ ، وَ) نحو ^(٤) (فَعَلُوا :)
كَأَكَلُوا وَشَرَبُوا ، وَكَذَا ^(٥) أَفْعَلُوا : كَكَلُوا وَاشْرَبُوا ^(٦) ، وَيَفْعَلُونَ : كَيَأْكُلُونَ
وَيَشْرَبُونَ ، وَفَعَلْتُمْ : كَأَكَلْتُمْ وَشَرَبْتُمْ ، وَكَذَا اللُّوَاحِقُ ، كَذَلِكُمْ وَإِيَّامَكُمْ ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ مِمَّا يُغَلَّبُ فِيهِ الْمَذْكُورُ ^(٧) ، (يَعْمُ النِّسَاءُ تَبَعًا) عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَالْحَنْفِيَّةِ
وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ^(٨) .

وعنه رواية أخرى : لَا يَعْمُ ، اخْتَارَهُ ^(٩) أَبُو الْخَطَّابِ وَالطُّوفِيُّ وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ
وَالْأَشْعَرِيَّةِ ، وَتَقَلَّه ^(١٠) ابْنُ بَرْهَانَ عَنْ مَعْظَمِ الْفُقَهَاءِ ^(١١) .

(١) الآية ٣١ من الأحقاف .

(٢) انظر : كشف الأسرار ٢ / ٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٦ .

(٣) في ش : والمشركون .

(٤) في ب : ونحوه .

(٥) في ش : وكذلك .

(٦) في د : وشربوا .

(٧) في ش : الذكور .

(٨) انظر هذه المسألة في (الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٥ ، البرهان ١ / ٣٥٨ ، شرح تنقيح

الفصول ص ١٩٨ ، المستصفى ٢ / ٧٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ ، المنحول ص ١٤٣ ، المعتمد

١ / ٢٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، التهيد ص ١٠٤ ، العدة

٢ / ٣٥١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٢٢٤ ،

مختصر البعلي ص ١١٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ ، الروضة ٢ / ٢٣٦ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣)

(٩) في ش ب : اختارها .

(١٠) في ع : وتقل .

(١١) وهذا القول رجحه الغزالي والباقلاني وغيرهما .

(انظر : المستصفى ٢ / ٧٩ ، البرهان ١ / ٣٥٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٣ ، مختصر ابن

الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٢٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، المعتمد ١ / ٢٥٠ ، =

قال البرماويُّ عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ : إِنَّ عَمومَهُ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ ، بَلْ بِالْعَرَفِ^(١) أَوْ بِعَمومِ الْأَحْكَامِ ، أَوْ^(٢) نَحْوِ ذَلِكَ .

قال أبو المعالي : « اندراجُ النساءِ تحتَ لفظِ « المسلمين » بالتغليب ، لا بأصلِ الوَضْعِ »^(٣) .

و^(٤) قال الأبياري^(٥) : لاختلاف بين الأصوليين والنُّحاة في عَدَمِ تناوُلهنَّ لجمع ، كجمع الذكور ، وإنَّما ذهب بعضُ الأصوليين إلى ثبوتِ التناولِ لكثرةِ اشتراكِ النوعين في الأحكام لا غير ، فيكونُ الدخولُ عرفاً ، لا لغةً .

ثمَّ قال : وإذا قلنا بالتناولِ : هل يكونُ دالاً عليهما^(٦) بالحقيقةِ والمجازِ ، أَوْ^(٧) عليهما^(٨) مجازاً صرفاً^(٩) ؟ خلاف^(١٠) ، ظاهرُ مذهبِ القاضي الباقلاني^(١١) : الثاني^(١٢) ، والقياس^(١٣) قولُ أبي المعالي

= شرح تنقيح الفصول ص ١٩٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، الروضة ٢ / ٢٣٦ ، مختصر البعلي ص ١١٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ ، التمهيد ص ١٠٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٥ ، فتح الغفار ١ / ٩٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ .

(١) في ش : العرف .

(٢) في ز ض ب : و .

(٣) البرهان ١ / ٣٥٩ .

(٤) وانظر : تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ش ض ب : الأنباري ، وقال في « إرشاد الفحول ص ١٢٧ » ابن الأنباري .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ز : و .

(٩) في ش ب : عرفاً .

(١٠) في ش : خلاف الظاهر .

(١١) في ش : : والباقلاني .

(١٢) في ب : والثاني .

(١٣) في ض ع : وقياس ، وساقطة من ب .

الأول^(١) . ا هـ .

واستدلّ للأول بمشاركة الذكور في الأحكام لظاهر اللفظ^(٢) .

ردّ بالمنع ، ^(٣) بل لدليل ^(٤) ، ولهذا لم يعمهنّ الجهاد والجمعة وغيرهما^(٥) .

أجيب بالمنع ، ثم لو كان لعرف^(٦) ، والأصل عدمه ، وخروجهن^(٧) من بعض الأحكام لا يمنع كبعض الذكور ، ولأنّ أهل اللغة غلبوا المذكر^(٨) باتفاق ، بدليل : ﴿ اهْبُطُوا ﴾^(٩) لآدم وحواء وإبليس^(١٠) .

ردّ بقصد المتكلم ، ويكون مجازاً^(١١) .

أجيب : لم يشترط أحد من أهل اللغة العلم بقصده ، ثم لو لم يعمهنّ لما عم^(١٢) بالقصد ، بدليل جمع الرجال ، والأصل الحقيقة ، ولو كان مجازاً لم يعدّ العدول عنه عيباً^(١٣) .

(١) ساقطة من ش ، وفي د : للأول .

وانظر : إرشاد الفحول ص ١٢٧ ، العدد ٢ / ٢٥٤ .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٥ ،

الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦١ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(٣) في ش : بلا دليل ، وفي د : بل له دليل ، وفي ب : لدليل .

(٤) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٥ .

(٥) في ع ب : العرف .

(٦) في ض : وأخرجوهن ، وفي ب : وإخراجهن .

(٧) في ش : الذكور .

(٨) الآية ٣٦ من البقرة ، وأول الآية : « فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كان فيه ، وقلنا

اهبطوا ... الآية »

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٥ ،

تيسير التحرير ١ / ٢٣٢ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(١٠) انظر : تيسير التحرير ١ / ٢٣٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ .

(١١) في ش : علم .

(١٢) في ز : عبثاً ، وفي ض ع ب : عيباً .

قال المانعون : قالتُ أم سلمة رضي الله عنها لرسول الله ﷺ : « مَا لَنَا لَا نُذَكِّرُ فِي الْقُرْآنِ كَمَا يُذَكَّرُ^(١) الرجالُ ؟ » فنزلتُ : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ - الْآيَةَ ﴾^(٢) ، رواه النسائي وغيره^(٣) ، ولو دخلن لم يصدق نفيها ، ولم يصح تقريره له^(٤) .

ردّ : يصدق ، ويصح ، لأنها إنّما^(٥) أرادت التنصيص تشريفاً لهنّ لا تبعاً^(٦) .
 قالوا : الجمع تضعيف الواحد ، ومسلم لرجل ، فمسلمون لجمعه^(٧) .
 ردّ : يحتمل منعه^(٨) ، قاله الحلواني .

(١) في ع : تذكر .

(٢) الآية ٣٥ من الأحزاب .

وانظر احتجاج الجمهور بالآية ورد الحنابلة عليهم ، وجوابهم على الرد في (مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٤) .

(٣) روى هذا الحديث النسائي وأحمد مرفوعاً ، ورواه الترمذي مرسلأ .

(انظر : سنن النسائي ٥ / ٣٥٣ ، مسند أحمد ٦ / ٣٠١ ، ٣٠٥ ، تحفة الأحوذى ٨ / ٣٧٥)

(٤) أي لم يصح تقريره للنفي .

(انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٦ ، فواتح

الرحموت ١ / ٢٧٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧) .

(٥) ساقطة من ز ع ض ب .

(٦) يقول الإسني : « فإن ادعى الخصم أن ذكرهن للتنصيص عليهن ، ففائدة التأسيس

أولى » (التهيد ص ١٠٤)

وانظر : تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، الإحكام

للآمدي ٢ / ٢٦٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٣) .

(٧) في ش ز : لجماعة .

وانظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٦ ، فواتح الرحموت

١ / ٢٧٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣٣ .

(٨) في ب : جمعه .

وقد احتج أصحابنا^(١) بأن^(٢) قوله تعالى : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴾^(٣) ، عامٌ للذكر والأنثى^(٤) .

وأما الحنائي^(٥) : فعلى القول بدخول النساء : الحنائي^(٦) أولى ، وعلى المنع ، فالظاهر من تصرف الفقهاء دخولهم في خطاب النساء في التغليظ ، والرجال في التخفيف^(٧) .

قال في « شرح التحرير » : وما يخرج على هذه القاعدة مسألة الواعظ المشهورة ، وهي قوله للحاضرين عنده : طَلِقْتُكُمْ ثلاثاً ، وامرأته فيهم ، وهو لا يدري ، فأفتى أبو المعالي بالوقوع ، قال الغزالي^(٨) : وفي القلب منه شيء ، قلت : الصواب عدم الوقوع .

وقال الرافعي والنووي^(٩) : وينبغي أن لا يقع ، ولهم فيها^(١٠) كلام كثير^(١١) .

(وإخوة وعمومة لذكر وأنثى^(١٢)) .

(١) في ض : بعض أصحابنا .

(٢) في ش : أن .

(٣) الآية ١٧٨ من البقرة ، وأول الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ، الْحُرُّ بِالْحُرِّ ... الآية » .

(٤) انظر : مختصر البعلي ص ١١٥ .

(٥) في ش : الحنثي .

(٦) في ش ز : الحنث .

(٧) في ش ز ض : التحقيق .

وانظر التمهيد ١٠٥ .

(٨) في ش : فيه .

(٩) حكى الغزالي هذه المسألة في كتابه « البسيط » الذي اختصر به كتاب « نهاية المطلب »

لأبي المعالي الجويني .

() انظر : روضة الطالبين ٨ / ٥٥ ، التمهيد ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(١٠) انظر : مختصر البعلي ص ١١٥ .

قال^(١) في « شرح التحرير » : والمذهب أن الإخوة والعمومة يعم الذكور والإناث ، قطع به في « المغني »^(٢) و « الشرح »^(٣) و « شرح ابن رزين »^(٤) ، وصاحب « الفروع » فيه^(٥) ، وغيرهم ، وظاهر كلامه في « الواضح » : أن الإخوة لاتعم الإناث ، وأن المؤمن لايعمهن^(٦) .

(وتعم^(٧) « مَنْ » الشرطية المؤنث)^(٨) ، لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ﴾^(٩) ، فالتفسير^(١٠) بالذكر والأُنثى دل على تناول^(١١) القسمين ، ولقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ

(١) في ب : قاله .

(٢) المغني ٦ / ٢٧٦ .

(٣) الشرح الكبير ٦ / ٢٣٤ في الوقف ، ٧ / ٢٤ في الفرائض .

(٤) هو عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله بن نصر ، انساني الحوراني ثم الدمشقي ، سيف الدين ، أبو الفرج ، كان فقيهاً فاضلاً ، وكان وكيلاً لابن الجوزي في بناء مدرسته بدمشق ، وذهب إلى بغداد لرفع حسابها إليه سنة ٦٥٦ هـ فقتل شهيداً بسيف التتار ، صنف عدة تصانيف منها : « التهذيب » في اختصار « المغني » في مجلدين ، ومنها « اختصار الهداية » ، وله تعليقة في الخلاف مختصرة ، قال ابن رجب : « وتصانيفه غير محررة » .

انظر ترجمته في (ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٦٤ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٧) .

(٥) انظر : الفروع ٥ / ٧ .

(٦) انظر : مختصر البعلي ص ١١٥ .

(٧) في ش ز : فتعم .

(٨) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ،

الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٩ ، البرهان ١ / ٣٦٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٢ ، العدة ٢ / ٣٥١ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ .

(٩) في ب : كقوله .

(١٠) الآية ١٢٤ من النساء .

(١١) في ع : فالتعبير .

(١٢) ساقطة من ز .

وَرَسُولِهِ ﷺ^(١) ، و « لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢) : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ » فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : فَكَيْفَ تَصْنَعُ^(٣) النِّسَاءُ بِذِيوَلِهِنَّ ؟ »^(٤) فَأَقْرَها النَّبِيُّ ﷺ^(٥) عَلَى فَهْمِ دُخُولِ النِّسَاءِ فِي « مَنْ » الشَّرْطِيَّةِ^(٦) ، وَلأنَّهُ لَوْ قَالَ : مَنْ دَخَلَ دَارِي فَهُوَ حَرٌّ ، فَدَخَلَهُ الْإِمَاءُ عَتَقْنَ بِالْإِجْمَاعِ ، قَالَ فِي « الْمَحْصُولِ »^(٧) .

وَحكى غَيْرُهُ قَوْلًا : أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالذَّكَورِ ، وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنْ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ^(٨) ، وَأَنَّهُمْ تَمَسَّكُوا بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُرْتَدَةِ ، فَجَعَلُوا قَوْلَهُ ﷺ^(٩) : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوا قَاتِلُوا^(١٠) »

(١) الآية ٣١ من الأحزاب .

(٢) في ز : ولقوله .

(٣) في ش ز ع : يصنع .

(٤) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد عن ابن عمر وغيره مرفوعاً ، والشطر الأخير من الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد ومالك عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ١٧ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ٦٠ وما بعدها ، سنن أبي داود ٢ / ٣٨١ ، ٣٨٥ ، سنن النسائي ٨ / ١٨٤ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٤٠٦ ، الموطأ ص ٥٧٠ ط الشعب ، مسند أحمد ٢ / ٢٤ ، ٦ / ٢٩٣ ، سبل السلام ٤ / ١٥٨ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١١٨١ ، ١١٨٥) .

(٥) قال الصنعاني : « أي لا يرحم الله من جرَّ ثوبه خيلاء ، سواء كان من النساء أو الرجال ، وقد فهمت ذلك أم سلمة فقالت عند سماعها الحديث : فكيف تصنع النساء بذيوهن ؟ » (سبل السلام ٤ / ١٥٨) .

(٦) قال المجد بن تيمية : « وهذا قول المحققين من أهل اللسان والأصول والفقه » .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٢ ، المسودة ص ١٠٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ،

مختصر البعلي ص ١١٥) .

(٧) انظر : العُضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، البرهان ١ / ٣٦٠ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٢ ، مختصر البعلي ص ١١٥ ، المسودة ص ١٠٥ ، التهيد ص ١٢٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٩ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ .

(٨) هذا حديث صحيح رواه البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم =

لا يتناولها^(١) ، والصحيح خلافه^(٢) .

(ويعم : الناس والمؤمنون ونحوهما) كالذين آمنوا ، وباعبادي (عبداً)
كله رقيق (ومبعضاً) قل الرق فيه أو كثر عند الإمام أحد رضي الله تعالى عنه
وأكثر^(٣) أتباعه والأئمة^(٤) الأربعة ، لأنهم يدخلون في الخبر ، فكذا في الأمر ،
وباستثناء الشارع لهم في الجمعة^(٥) .

وقيل : لا يدخلون إلا بدليل^(٥) .

وقيل : إن^(٦) تضمن تعب^(٦) دأ^(٦) دخلوا ،

= وابن أبي شيبه وعبد الرزاق عن ابن عباس مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ١١٣ / ٢ ، ١٣٢ / ٤ ، المطبعة العثمانية ، مسند أحمد ١ / ٢ ،
٢٨٢ ، ٢٣١ / ٥ ، سنن أبي داود ٢ / ٤٤٠ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٢٤ ، سنن النسائي ٧ / ٩٦ ، سنن ابن
ماجه ٢ / ٨٤٨ فيض القدير ٦ / ٩٥ ، نصب الراية ٣ / ٤٠٧ ، ٤٥٦ ، المستدرک ٤ / ٣٦٦) .
(١) احتج الحنفية بدليل آخر أن راوي الحديث عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنه
خالفه ، وقال : لا تقتل المرأة بل تحبس ، واعتبروا رأيه مخصصاً للحديث . (انظر : التهيد
ص ١٢٥) .

(٢) انظر : العدة ٢ / ٣٥١ ، البرهان ١ / ٣٦٠

(٣) في ش ز ع : أتباع الأئمة .

(٤) وكذا الجهاد والحج ، وذلك لأمر عارض ، وهو فقره واشتغاله بخدمة سيده .

(انظر : المعتمد ١ / ٣٠٠ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ ، فواتح
الرحموت ١ / ٢٧٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٣ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٢٩ ، المستصفى ٢ / ٧٧ ،
الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٠ ، البرهان ١ / ٣٥٦ ، المنحول ص ١٤٣ ، المسودة ص ٣٤ ، الروضة
٢ / ٢٣٦ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٩ ، ٢١١ ، مختصر البعلي
ص ١١٥ ، العدة ٢ / ٣٤٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ ، نزهة الخاطر
٢ / ١٤٨ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٥ ، التهيد ص ١٠٤) .

(٥) وقال بعض المالكية والشافعية لا يدخلون ، وهو ما نقله الماوردي والرويانى عنهم .

(انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، المستصفى ٢ / ٧٨ ، المسودة ٣٤ ، التهيد
ص ١٠٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ،
تيسير التحرير ١ / ٢٥٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢١٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .
(٦) في ش : أضمر العبيد .

وإلا فلا^(١) .

قال الهندي : القائلون بعموم دخول^(٢) العبيد والكفار^(٣) في لفظ « النَّاسِ » ونحوه ، إن^(٤) زعموا أنه لا يتناولهم لغةً فكابرةً ، وإن زعموا أن الرقَّ والكفر أخرجهم شرعاً فباطلٌ ، لأن الإجماع أنهم مكلفون في الجملة^(٥) .

(و) يدخل الذين هم (كفار وجن^(٦)) في (مطلق لفظ (النَّاسِ ونحوه) مثل : ﴿ أولي الألباب ﴾^(٧) في الأصح من غير قرينة لغةً ، وبه قال الأستاذ^(٨) أبو إسحاق وغيره ، إذ لا مانع من ذلك^(٩) .

أما إذا قامت قرينة بعدم دخولهم ، أو أنهم هم المراد ، لا المؤمنون : عمل بها ، نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

(١) قال أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي : إن كان لحق الله (دخلوا) ، وإن كان من حقوق الآدميين لم يدخلوا .

انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في (الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٣ ، المسودة ص ٣٤ ، مختصر البعلي ص ١١٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢١٠ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، التهيد ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .

(٢) في ب : الكفار والعبيد .

(٣) في ز : وإن .

(٤) انظر ما يتفرع على هذه القاعدة من أحكام العبيد في (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢١٠ ، ٢٣٣ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٦ ، البرهان ١ / ٣٥٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨ ، التهيد ص ١٠٤) .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) الآية ١٧٩ من البقرة ، وتمة الآية ﴿ ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب ﴾ ، وجاءت في آيات أخرى .

(٧) ساقطة من ب .

(٨) وقيل : لا يعم الكافر ، بناء على عدم تكليفه بالفروع ، وقيل : تعمه النواهي دون الأوامر ، وتقدم بحث هذا الموضوع في (فصل الحكم التكليفي - مسألة : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؟) وللعلماء أقوال فيها .

=

لَكُمْ ﴿^(١)﴾ ، لَأَنَّ الْأَوَّلَ لِلْمُؤْمِنِينَ فَقَطْ ، إِمَّا نَعِمْ بِنُ مَسْعُودِ الْأَشْجَعِيِّ ^(٢) ، وهو الذي قاله المفسرون ^(٣) ، أو أربعة كما نصَّ عليه الشافعي في « الرسالة » ^(٤) ، والثاني لكفار مكة .

لكن قد يُقال : بأن اللام في ذلك للعهد الذهني ، والكلام في الاستغراقية .
وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاستَمِعُوا لَهُ ﴾ ^(٥) المراد الكفار بدليل باقي الآية ، نصَّ عليه الشافعي في « الرسالة » ، وجعله من العام

= (وانظر : المعتمد ٢٩٤ / ١ وما بعدها ، العدد ٢ / ٣٥٨ ، المسودة ص ٤٦ ، جمع الجوامع ٤٢٧ / ١ ، المحلى على جمع الجوامع ٤٢٧ / ١ ، المستصفى ٢ / ٧٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٦ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠١ ، ٢٠٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .
(١) الآية ١٧٣ من آل عمران .

(٢) هو الصحابي نعيم بن مسعود بن عامر ، الغطفاني الأشجعي ، أبو سلمة ، أسلم في وقعة الخندق ، وهو الذي أوقع الخلاف بين قريظة وغطفان وقريش يوم الخندق ، وخذل بعضهم عن بعض ، وأرسل الله تعالى عليهم الريح والجنود ، وكان رسول الله ﷺ إلى ابن ذي اللحية ، وكان نعيم يسكن المدينة ، وكذلك ولده من بعده ، توفي في آخر خلافة عثمان ، وقيل : بل قتل يوم الجمل قبل قدوم علي البصرة ، رضي الله عنهم .

انظر ترجمته في (الإصابة ٣ / ٥٦٨ ، الاستيعاب ٣ / ٥٥٧ ، أسد الغابة ٥ / ٣٤٨ ، الخلاصة ص ٤٠٣ ، تهذيب الأسماء ٢ / ١٣١) .

(٣) قال القرطبي : « اختلف في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ ، فقال مجاهد ومقاتل وعكرمة والكلبي : هو نعيم بن مسعود الأشجعي واللفظ عام ، ومعناه خاص ، كقوله : ﴿ أم يحسدون الناس ﴾ النساء / ٥٤ ، يعني محمداً ﷺ ، وقال السدي : هو أعرابي جعل له جعل على ذلك ، وقال ابن إسحاق وجماعة : يريد بالناس ركب عبد القيس ، مروا بأبي سفيان فسدَّهم إلى المسامين ليضطروهم ، وقيل : الناس هنا المنافقون » (تفسير القرطبي ٤ / ٢٧٩) .

وانظر : تفسير ابن كثير : ١ / ٤٢٩ ، تفسير الطبري ٤ / ١٧٨ وما بعدها ، تفسير القاسمي ٤ / ١٠٣٩) .

(٤) الرسالة ص ٦٠ .

وهو مارجحه الطبري وغيره (انظر : تفسير الطبري ٤ / ١٨٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠٧) .

(٥) الآية ٧٣ من الحج .

الذي أريدُ به الخاص^(١) ، فقد يدَّعي ذلك أيضاً في الآية التي قبلها ، فلا تكونُ
« أَل »^(٢) فيها عهديّة .

(و) قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾^(٣) لا يشملُ الأُمَّةَ (٤) أي
أمةَ نبينا محمد ﷺ عند الأكثر ، وقطعَ به بعضهم^(٥) .

ومن أمثلة ذلك : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي
دِينِكُمْ ﴾^(٦) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا ﴾^(٧) ، ﴿ يَا أَهْلَ
الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٨) ، إلا أن يدلّ دليلٌ على مشاركة
الأمة لهم ، وذلك لأنّ اللفظَ قاصرٌ عليهم ، فلا يتعدّاهم^(٩) .
والمرادُ بأهل الكتاب : اليهود والنصارى^(١٠) .

(١) الرسالة ص ٦٠ .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) الآية ٦٤ من آل عمران ، وفي آيات أخرى كثيرة .

(٤) في د : أي المحبة لنبينا محمد ، وفي ض ع : المحبة لنبينا ، وفي ز : أي لنبينا ، وفي ب :
المحبة لنبينا محمد .

(٥) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ .

(٦) الآية ١٧١ من النساء .

(٧) الآية ٤٧ من النساء . وفي ش ز ض ع ب : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا ﴾ ، ولا
يوجد آية بهذا اللفظ . وفي ض ب : « أنزلنا » .

(٨) الآية ٦٤ من آل عمران ، وفي ب تمة : « أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ » .

(٩) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ .

(١٠) جاء في هامش ش : « إنما نودوا بهذا إلفاتا لهم إلى إقامة العمل بالكتاب الذي أنزله الله
فرقانا لهم ، فأعرضوا عنه ، وقلدوا الشيوخ والآباء ، واتبعوا الأهواء فتفرقوا وضلوا ، وكتاب القرآن
أولى أن يدخل المخاطبون به في هذا النداء » .

قال^(١) المجد في « المسودة »^(٢) : « يشمل الأمة إن شركوهم^(٣) في المعنى ، قال : لأن شرعه عام لبني إسرائيل وغيرهم من أهل الكتاب وغيرهم ، كالمؤمنين^(٤) ، فثبت الحكم فيهم ، كأمي^(٥) أهل الكتاب ، وذلك كافٍ لواحد من المكلفين ، فإنه يعلم غيره ، وإن لم يشركهم فلا ، كما في قوله تعالى لأهل بدر : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾^(٦) ، ولأهل أحد : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾^(٧) ، فإن ذلك يعلم غيرهم . »

قال : « ثم الشمول هنا بطريق العادة العرفية ، أو^(٨) الاعتبار العقلي ، وفيه الخلاف المشهور . »

قال : « وعلى هذا ينبغي استدلال الآية على حكمنا ، مثل قوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ - الآية ﴾^(٩) ، فإن هذه الضائر راجعة لبني إسرائيل^(١٠) . »

قال^(١١) : « وهذا كله في الخطاب على لسان نبينا محمد ﷺ ، أما خطابه لهم

-
- (١) في ض ع ب : وقال .
 - (٢) المسودة ص ٤٧ ، بتصرف .
 - (٣) في ب : شاركوهم .
 - (٤) في ز : من المؤمنين .
 - (٥) في ع : كما في .
 - (٦) الآية ٦٩ من الأنفال .
 - (٧) الآية ١٢٢ من آل عمران .
 - (٨) في ش ز : و .
 - (٩) في ز ض ع ب : بمثل .
 - (١٠) الآية ٤٤ من البقرة .
 - (١١) انظر : المسودة ص ٤٨ .
 - (١٢) ساقطة من ع .

على لسان موسى^(١) وغيره من الأنبياء عليهم السلام ، فهي مسألة « شَرَعَ مَنْ قَبْلَنَا » هل هو شرع لنا ؟ والحكم هنا لا يثبت بطريق العموم الخطابي قطعاً ، بل بالاعتبار العقلي عند الجمهور^(٢) .

(وَيَعْمَهُ) أي يعم^(٤) النبي ﷺ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾^(٥) ، و﴿ يَا عِبَادِي ﴾^(٦) ، ونحو ذلك^(٧) ، كـ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » عند أكثر العلماء (حيث لا قرينة تخصهم)^(٨) ، نحو : يا أمة محمد ، و﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾^(٩) ، لأننا مأمورون بالاستجابة .

وقيل : يَعْمَهُ^(١٠) خطاب القرآن دون خطاب السنة^(١١) .

(١) في ز ض ع ب : موسى ﷺ .

(٢) في ض ب : أو .

(٣) المسودة ص ٤٨ . وانظر : البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ .

(٤) في ض ب : ويعم .

(٥) الآية ٢١ من البقرة ، وفي آيات أخرى .

(٦) الآية ٥٦ من العنكبوت ، والآية ٥٣ من الزمر .

(٧) في ب سطر كامل مكرر « يا أمة محمد ... يأمورون » .

(٨) وقال الصيرفي والخليي من الشافعية : إلا أن يكون معه : قل ، فلا تعمه .

() انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٠ ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٧ ،

جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، المستصفى ٢ / ٨١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٧ ،

فوائح الرحوت ١ / ٢٧٧ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٥٤ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٦ ،

مختصر البعلي ص ١١٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩ ، المسودة ص ٣٣ ، القواعد والفوائد الأصولية

ص ٢٠٧ .

(٩) الآية ٢٤ من الأنفال .

(١٠) في ض : يعم .

(١١) انظر : إرشاد الفحول ص ١٢٩ .

وقيل : لا يعمه^(١) خطاب القرآن ولا خطاب السنة لقريضة المشافهة ، ولأنّ المبلّغ - بكسر اللام - غير المبلّغ - بفتحها - ، والأمر والنهي غير المأمور والمنهي ، فلا يكون داخلاً^(٢) .

ردّ ذلك بأنّ الخطاب في الحقيقة هو من الله سبحانه وتعالى للعباد ، وهو منهم ، وهو مع ذلك مبلّغ للأمة ،^(٣) فإنّ الله سبحانه وتعالى هو الأمر والنهي ، وجبريل هو المبلّغ له ، ولا ينافي كون النبي ﷺ مخاطباً مخاطباً ، و^(٤) مبلّغاً و^(٥) مبلّغاً باعتبارين^(٦) .

وربّما اعتلّ المانع من ذلك بأنّه ﷺ له خصائص ، فيحتلّ أنّه غير داخلٍ لخصوصيته^(٧) ، بخلاف الأمر^(٨) الذي خاطب به الناس^(٩) .

ورّد^(١٠) : بأنّ الأصل عدمه ، حتى يأتي

(١) في ض ب : يعم لا .

(٢) انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في (مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٢٦ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، المستصفى ٢ / ٨١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٢ ، البرهان ١ / ٣٥٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٥ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩) .

(٣) في ز ض ع ب : فالله .

(٤) ساقطة مر ض ع ب .

(٥) ساقطة من ض ع ب .

(٦) انظر أدلة هذا القول بأن الخطاب يعم النبي ﷺ في (العقد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٦ ، البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٢ وما بعدها ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٥) .

(٧) في ب : لخصوصية .

(٨) في ع : الأمر .

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٢٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٢ ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٨ ، المسودة ص ٣٣ .

(١٠) في ع : رد .

دليل^(١).

وتظهر فائدة الخلاف في ذلك فيما إذا فعل النبي ﷺ ما يخالف ذلك : هل يكون نسخاً في حقه ؟

إن قلنا : يعمه^(٢) الخطاب فنسخ ، أي إذا دخل وقت العمل ؛ لأن ذلك شرط المسألة ، وإلا فلا^(٣).

(ويعم) الخطاب (غائباً ومعدوماً) حالته^(٤) (إذا وجد وكلف لغة) أي من جهة اللغة ، قاله أصحابنا وغيرهم^(٥).

قال ابن قاضي الجبل : ليس النزاع في قولنا : « ويعم الغائب والمعدوم إذا وجد وكلف » في الكلام النفسي ، بل هذه خاصة باللفظ اللغوي ، ولأننا

(١) قال العضد : « الجواب أن انفراده في ذلك بدليل لا يوجب عدم المشاركة مطلقاً ، فإن عدم الحكم قد يكون لمانع ، كما قد يكون لعدم مقتضي ، وذلك كما لو خرج المريض والمسافر وغيرهما من عمومات مخصوصة ، ولا يوجب ذلك خروجهم من العمومات مطلقاً » . (العضد على ابن الحاجب ١٢٧ / ٢) .

وقال الآمدي : « إن اختصاصه ببعض الأحكام غير موجب لخروجه عن عمومات الخطاب ، ولهذا فإن الحائض والمسافر والمريض ، كل واحد قد اختص بأحكام لا يشاركه غيره فيها ، ولم يخرج بذلك عن الدخول في عمومات الخطاب » (الإحكام ٢٧٩ / ٢) .

(وانظر : المستصفى ٨١ / ٢ ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٨) .

(٢) في ب : يعم .

(٣) انظر : إرشاد الفحول ص ١٢٩ .

(٤) في ش : حالماً .

(٥) انظر هذه المسألة في (المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤٢٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٢٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٥ ، المنحول ص ١٢٤ ، البرهان ١ / ٢٧٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٥ ، مختصر الطوفي ص ٩٢ ، الروضة ٢ / ٢١٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .

وتقدمت هذه المسألة في فصل التكليف ، (المجلد الأول ص ٥١٣ ومابعداها) .

مأمورون بأمر النبي ﷺ ، وحصل^(١) ذلك إخباراً عن أمر الله تعالى عند وجودنا فاقضى^(٢) بطريق التصديق والتكذيب ، وأن لا يكون قسماً^(٣) للخبر^(٤) . ا هـ .

وقيل : لا يعمه^(٥) الخطاب إلا بدليل آخر^(٦) .

قال البرماوي : وما خُتِلَفَ في عمومِهِ : الخطابُ الواردُ شفاهاً في الكتابِ والسنةِ ، مثلَ قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، ﴿ يَا عِبَادِي ﴾ ، لا^(٧) خلافَ في^(٨) أنه عامٌّ في الحكمِ الذي تَضَمَّنَهُ من^(٩) لم يشافه به ،

(١) في ز : فحصل .

(٢) في ش ز ع ض : مقتضى .

(٣) في ض : قسماً .

(٤) انظر : إرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(٥) في ض ب : يعم .

(٦) قال الغزالي : « فهو خطاب مع الموجودين في عصر رسول ﷺ ، وإثباته في حق من

يحدث بعده بدليل زائد » (المستصفى ٢ / ٨٣) .

وقال الآمدي : « فذهب أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة والمعتزلة إلى اختصاصه بالموجودين في

زمن الرسول ﷺ ، ولا يثبت حكمه إلى من بعدهم إلا بدليل آخر » (الإحكام ٢ / ٢٧٤) .

واستدل لذلك الإسوي فقال : « لنا أنه لم يتناول الصبي والمجنون ، فالمعدوم أولى » (التهيد

ص ١٠٧) .

(وانظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ ، المستصفى ١ / ٨١ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، تيسير

التحرير ١ / ٢٥٥ ، مختصر الطوفي ص ٦٢ ، ٩٢ ، الروضة ٢ / ٢١٣ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، المحصول

ج ١ ق ٢ / ٤٣٠ ، ٦٣٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٨ ، إرشاد الفحول

ص ١٢٨) .

وتقدمت هذه المسألة في (المجلد الأول ص ٥١٣) بعنوان : تكليف المعدوم .

(٧) في ز : بلا .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ض ب : لمن .

سواء كان موجوداً غائباً وقتَ تبليغِ النبي ﷺ ، أو معدوماً بالكلية ، فإذا بُلِّغَ الغائبُ و^(١) المعدومُ بَعْدَ وجودِهِ تَعَلَّقَ به الحكمُ ، وإنما اختلفَ في جهةِ عمومِهِ .
والحاصلُ : أنَّ العامَ المشافَّةَ فيه بحكمٍ ، لاخلافٍ في شمولِهِ لغةً للمشافهين ،
وفي غيرِهِم حكماً ، ^(٢) وكذا الخلافُ في غيرِهِم ، هل ^(٣) الحكمُ شاملٌ لهم باللغةِ أو
بدليلٍ آخر ؟

ذهب جمعٌ من الحنابلةِ والحنفيةِ إلى أنَّه مِنْ اللفظِ ، أي اللغوي .

وذهب الأكثرُ إلى أنَّه بدليلٍ آخر^(٤) .

وذلك مماعلِمٌ من عموم^(٥) دينه ﷺ بالضرورةِ إلى يومِ القيامةِ ، ويدلُّ عليه
قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَأُنذِرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ ^(٦) ، وقوله ﷺ : « وبعثتُ إلى
الناسِ كافةً » ^(٧) .

قالَ : وهذا معنى قول^(٨) كثيرٍ ، كابن الحاجب أنَّ « مثلَ : « يأأيُّها الناسُ »

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : وهل .

(٣) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٨ ، المستصفى ٢ / ٨٣ ومابعدها ، المحصول ج ١

ق ٢ / ٦٣٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩ .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) الآية ١٩ من الأنعام .

وانظر : تفسير ابن كثير ٢ / ١٢٦ ط عيسى الحلبي ، تفسير القرطبي ٦ / ٣٩٩ ، تفسير الخازن

٢ / ١٠٢ ، تفسير القاسمي ٦ / ٢٢٦٨ .

(٦) هذا جزء من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم والنسائي والدارمي وابن سعد عن

جابر وأبي هريرة وخالد بن معدان رضي الله عنهم مرفوعاً ، ولفظه في « مسلم » : « فضلتُ على

الأنبياء بست ... وأرسلتُ إلى الخلق كافة » ، وعبارة البخاري : « وبعثتُ إلى الناس عامة » .

(٧) انظر : فتح الباري ١ / ٣٤٨ ط عبد الرحمن ، صحيح مسلم ١ / ٣٧١ ، سنن النسائي

١ / ١٧٢ ، سنن الدارمي ١ / ٣٢٣ ، فيض القدير ٣ / ٢٠٢) .

(٨) ساقطة من ش .

ليس خطاباً لمن بعدهم ، أي « لمن بعد^(١) » المواجهين ، وإنما ثبت الحكم بدليل آخر ، من إجماع أو نص أو قياس^(٢) .

واستدلوا بأنه « لا يُقال للمعدومين : يا أيها الناس »^(٣) .

وأجابوا عما استدلل به الخصم بأنه^(٤) « لو لم يكن المعدومون مخاطبين بذلك ، لم يكن النبي ﷺ مرسلاً إليهم ، بأنه^(٥) لا يتعين الخطاب الشفاهي^(٦) في الإرسال ، بل مطلق الخطاب كافٍ »^(٧) ، والله أعلم .

(والمتكلم داخل في عموم كلامه^(٨)) أي كلام نفسه (مطلقاً) أي سواء كان الكلام خبراً أو إنشاءً ، أو أمراً أو نهياً ، (إن صلح) عند دخوله عند أكثر أصحابنا وبعض الشافعية وغيرهم^(٩) ، نحو قوله تعالى : ﴿ والله بكل شيء عليم ﴾

(١) في د : لمن بعدهم ، وفي ش ز : من بعد .

(٢) مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ .

وأضاف ابن الحاجب فقال : « وأيضاً إذا امتنع في الصبي والمجنون فالمعدوم أجدر » .

(وانظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٧٩ ، التهيد ص ١٠٧) .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ .

(٤) في ش : فإنه .

(٥) في ش : فإنه .

(٦) في ض ب : الشافعي .

(٧) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٤ وما بعدها ، مختصر

الطوفي ص ٩٣ .

(٨) ذكر ابن الحاجب وابن السبكي وابن قدامة وغيرهم هذه المسألة بعبارة « المخاطب داخل في

عموم متعلق خطابه » .

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ ، الروضة ٢ / ٢٤١ ، جمع الجوامع ١ / ٣٨٤ ،

البرهان ١ / ٣٦٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٨ ، ٢٢١ ، المستصفى ٢ / ٨٨ ، الإحكام للآمدي ٢ /

٢٧٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٠ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٩٩ ، النخول ص ١٤٣ ، مختصر الطوفي

ص ١٠٥ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، التهيد ص ١٠٠ ، إرشاد

الفعول ص ١٢٠) .

علم ﴿١﴾ إذا قلنا : بصحة إطلاق لفظ « شيء » عليه تعالى ^(٢) ، وقول السيد لعبده : من أحسن إليك فأكرمه ، أو فلا تهنه ، ذكره الآمدي عن الأكثر ، ولأن اللفظ عام ، ولامانع من الدخول ، والأصل عدمه ^(٣) .
وعن الإمام أحمد رضي الله عنه رواية أخرى : لا يدخل إلا بدليل .
وقيل : لا يدخل مطلقاً ^(٤) .

وقال أبو الخطاب والأكثر : لا في الأمر ، ^(٥) ولا في ^(٦) النهي .
وخرج بقولنا : « إن صلح » ما إذا كان الكلام ^(٧) بلفظ المخاطبة ، نحو

(١) الآية ٢٨٢ من البقرة ، والآية ١٧٦ من آل عمران ، والآية ٣٥ ، ٦٤ من النور ، والآية ١٦ من الحجرات ، والآية ١١ من التغابن .

(٢) ساقطة من ض ع ب .

(٣) قال ابن قدامة : « والأصل اتباع العموم » (الروضة ٢ / ٢٤١) .

(٤) وانظر : المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، المنحول ص ١٤٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٦ ، مختصر الطوفي ص ١٠٥ ، إرشاد الفحول ص ١٣٠) .

(٥) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، المستصفى ٢ / ٨٨ ، البرهان ١ / ٣٦٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، الروضة ٢ / ٢٤١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٥ .

(٦) في ز ض ع ب : و .

(٧) عبارة المصنف غير واضحة في نقل رأي أبي الخطاب ، وقد جاء واضحاً في عبارات الكتب الأخرى ، قال الطوفي : « وقال أبو الخطاب إلا في الأمر » (مختصر الطوفي ص ١٠٥) ، وقال البعلي : « واختار أبو الخطاب يدخل إلا في الأمر ، وهو أكثر كلام القاضي ، وحكاه التميمي عن أحمد » (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٦) ، وقال البعلي أيضاً في (مختصره ص ١١٥) : « فيه ثلاثة أقوال : ثالثها : يتناول إلا في الأمر ، واختاره أبو الخطاب » وقال ابن قدامة : « واختار أبو الخطاب أن الأمر لا يدخل في الأمر » . (الروضة ٢ / ٢٤١) .

(٨) وانظر : جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٠ ، إرشاد الفحول ص ١٣٠) .

(٩) ساقطة من ض .

قوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاهُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ »^(١).

(وَتَضْمَنُ) كلام (عام مَدْحاً أَوْ ذَمّاً ، كالأُبْرَارِ والفَجَارِ) ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾^(٢) ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٣) ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾^(٤) : (لَا يَمْنَعُ عَمُوَّهُ) أي لا يغيرُ عموَّهُ عندَ الأئمةِ الأربعةِ^(٥) ، إذ لاتنافي بين قصدِ العمومِ ، وبين المدحِ والذمِّ ، فيحملُ^(٦) الذهبُ والفضةُ وغيرُهما على العمومِ ، إذ لا صارفَ له عنه^(٧).

(١) هذا طرف من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ١٥١ ، صحيح مسلم ٣ / ١٢٦٧ ، سنن أبي داود ٢ / ١٩٩ ، تحفة الأحوذى ٥ / ١٢٢ ، سنن النسائي ٧ / ٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٧٧ ، الموطأ ص ٢٩٧ ط الشعب ، مسند أحمد ٢ / ٧ ، النووي على مسلم ١١ / ١٠٥ ، نصب الراية ٣ / ٢٩٥ ، مختصر سنن أبي داود ٤ / ٣٥٧ ، التلخيص الحبير ٤ / ١٦٨) .

(٢) الآيتان ١٣ - ١٤ من الانفطار .

(٣) الآية ٣٤ من التوبة ، وتمة الآية « فبشرهم بعذاب أليم » .

(٤) الآية ٥ من المؤمنون .

(٥) صحح هذا القول الآمدي والفخر الرازي وابن الحاجب ، ونسب الكمال بن الهمام وابن

عبد الشكور مخالفة الشافعية لذلك بإطلاق .

(انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ ،

نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، فتح الغفار ٢ / ٦٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ،

شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٣ ، المعتمد ١ / ٢٠٢ ، مختصر البعلي

ص ١١٦ ، المسودة ص ١٣٣ ، التبصرة ص ١٩٣ ، اللع ص ١٦ ، التمهيد ص ٩٨ ، إرشاد الفحول

ص ١٣٣) .

(٦) في ش ز : فيحتل .

(٧) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٨ ، المحلى والبناني على جمع الجوامع ١ / =

وقيل: إنَّ ذلك يمنع العموم ، لورود ذلك لقصدِ المبالغةِ في الحثِّ والزجرِ ، فلم يعم^(١) .

ردُّ ذلك : بأنَّ العمومَ أبلغُ من ذلك ، ولا منافاةً^(٢) .

وفي المسألة قولٌ ثالثٌ فيه تفصيلٌ ، قال ابنُ العراقي : الثالثُ أنَّه للعمومُ إلا إنَّ عارضه عامٌ آخرٌ لا يُقصدُ به المدحُ أو الذمُّ ، فيترجَّحُ الذي لم يُسق^(٣) لذلك عليه^(٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾^(٥) ، مع قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَمْلَكَتُ أَيَّانَكُمْ ﴾^(٦) ، فالأولى سيقَّت لبيانِ الحكمِ ، فقدَّمَتْ على سياقِها

= ٤٢٢ ، التبصرة ص ١٩٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، إرشاد الفحول ص ١٣٣ .

(١) وهذا قول بعض الشافعية ، وبين ابن السبكي أنه وجه ضعيف في المذهب ، وأنَّ الصحيح أنَّه يعم ، وهو الثابت عن الشافعي ، وقال الشيرازي عن القول : بعدم العموم : وهذا خطأ (المص ص ١٦) ، وقال بعدم العموم أبو الحسن الكرخي وبعض الحنفية وبعض المالكية ، ونقل ذلك عن الشافعية بإطلاق .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، المسودة ص ١٣٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، المحلى والبناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ ، التبصرة ص ١٩٣ ، التهيد ص ٩٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، إرشاد الفحول ص ١٣٣) .

(٢) أي أن التعميم أبلغ في المدح والذم من عدمه ، وأنه لا منافاة بين السوق للمبالغة وبين التعميم .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٤ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، التبصرة ص ١٩٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، إرشاد الفحول ١٣٣) .

(٣) في ز ض ع ب : يسبق .

(٤) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ .

(٥) الآية ٢٣ من النساء ، وأول الآية : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... ﴾ ، وفي ب ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف ﴾ .

(٦) الآية ٣ من النساء ، وأول الآية : ﴿ وإن خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ .

المنة بإباحة الوطاء بملك اليمين ، وقد رد أصحابنا بهذا على داود^(١) الظاهري
احتجاجه^(٢) بالثانية على^(٣) إباحة الأختين بملك اليمين^(٤) . ا هـ .

(ومثّل) أي ونحو قوله سبحانه وتعالى : (﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾)^(٥) يعمُ (فيقتضي) العمومُ (أخذها من كل نوعٍ من المال) الذي بأيديهم في ظاهر كلام أبي الفرج الشيرازي منا^(٦) ، وقاله ابن حمدان في « المقنع » وأكثر العلماء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم^(٧) ، إلا أن يخصّ بدليل من السنة ، وهذا نصُّ الشافعي في « الرسالة »^(٨) .

وقال الكرخي وابن الحاجب : يكفي الأخذ من نوع واحد^(٩) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : الثانية عل .

(٣) انظر : المحلى والبناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ .

(٤) الآية ١٠٣ من التوبة .

(٥) ساقطة من ش ز .

(٦) انظر هذه المسألة في (نهاية السؤل ٢ / ٩٠ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، التمهيد ص ٩٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، إرشاد الفحول ص ١٢٦) .

(٧) قال الإمام الشافعي : « ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء ، وأنّ الزكاة في جميعها لافي بعضها دون بعض » (الرسالة ص ١٩٦) .

(٨) يبحث أكثر العلماء هذه المسألة تحت عنوان : « الجمع المضاف إلى جمع » ، واختار الآمدي قول ابن الحاجب والكرخي وقال : « ومأخذ الكرخي دقيق » كما أيده ابن عبد الشكور .

(انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، أصول السرخسي ١ / ٢٧٦ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٩ ، التمهيد ص ١٠٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٦) .

قال ابن الحاجب : « خلافاً للأكثرين » ثم قال : « لنا أنه ^(١) بصدق واحدة يصدق ^(٢) أنه أخذ منها صدقة ، فيلزم الامتثال ، وأيضاً : فإن كل دينار مال ، ولا يجب ذلك بإجماع ^(٣) » . ١ هـ .

وأجيب عن الأول : بمنع صدق ذلك ؛ لأن « أموالهم » جمع مضاف ، فكان ^(٤) عاماً في كل نوع نوع ، وفرد فرد ^(٥) ، إلا ما خرج بالسنة ، كما أشار إليه الشافعي ^(٦) .

وعن الثاني : بأن المراد : عن كل نصاب نصاب ، كما بينته السنة ^(٧) .

ومما ذكر احتجاجاً ^(٨) للكرخي ^(٩) : أن « من » في الآية للتبعض ، ولو كانت الآية عامة ، والتبعض : يصدق ببعض المجموع ، ولو من نوع واحد ^(١٠) .

(١) في ش ب : يصدق بواحدة ، بصدق . وما أثبتاه من نسخة ز ض ع ومختصر ابن الحاجب .

(٢) في ش ز ض ع : أنها ، والأعلى من « مختصر ابن الحاجب » .

(٣) مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ .

(٤) في ش : وكان .

(٥) في ب : وكل فرد فرد .

(٦) قال الشافعي رحمه الله : « فكان مخرج الآية عاماً في الأموال ، وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض ، فدللت السنة على أن الزكاة في بعض الأموال دون بعض » (الرسالة ص ١٨٧) .

(7) وانظر : العضد والتفتازاني على ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٩ ، إرشاد الفحول ع ١٢٦) .

(٧) انظر : العضد والتفتازاني على ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ .

(٨) في ب : احتجاج .

(٩) في ش : على الكرخي ، وفي ض : الكرخي .

(١٠) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٩ .

وجوابه : أنَّ التبعضَ في العام إنما يكونُ باعتبارِ تبعضِ كلِّ جزءٍ جزءٍ^(١)
منه ، فلا بدُّ أن يكونَ مأخوذاً من كلِّ نصابٍ ، إذ لو سقطت^(٢) « منْ » لكانَ
المالُ يؤخذُ كلُّه صدقةً^(٣) .

☆ ☆ ☆

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ب : أسقطت .

(٣) وقال الآمدي بالتوقف لعدم ترجيح أحد القولين عنده (انظر : الإحكام للآمدي

٢ / ٢٧٩) .

وانظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤٢٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨٢ ، إرشاد الفحول

ص ١٢٦ .